



الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في المنطقة العربية الإطار الاستراتيجي لتعزيز القدرات الوطنية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة
الاستقواء
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
في المنطقة العربية
الإطار الاستراتيجي لتعزيز القدرات الوطنية



© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

20-00542

شكر وتقدير

يتوجه المؤلفون بالشكر إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء لتزويدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالبيانات اللازمة. أعدّ بهجت اجقباش المسودة الأولية لهذا التقرير، وتولّى التنقيح مروان خواجا، وناثان ريس، وإسماعيل لباد.

المحتويات

iii	شكر وتقدير
1	أولاً. لمحة عامة
3	ثانياً. المنهجية والنتائج الرئيسية
5	ألف. افتقار إلى البيانات في الجمهورية العربية السورية ولبنان وليبيا
6	باء. انخفاض مطرد في توفر البيانات في معظم البلدان في الفترة 2010-2017
8	جيم. إحصاءات السكان متاحة على نطاق واسع خلافاً لإحصاءات الفقر
11	ثالثاً. ملاحظات واقتراحات
13	رابعاً. الإطار الاستراتيجي المقترح
	قائمة الأشكال
5	الشكل 1. توفر البيانات حسب البلد ونوع المؤشر
7	الشكل 2. مستويات توفر المؤشرات السنوية، 2010-2017
8	الشكل 3. توزيع مستويات توفر المؤشرات حسب تصنيفها والمجال
9	الشكل 4. مستويات توفر المؤشرات حسب البلد والمجال
10	الشكل 5. توفر المؤشرات السنوية حسب المجال، 2000-2017

أولاً. لمحة عامة

أسهم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015 في زيادة اهتمام المجتمع الدولي بضرورة تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية على قياس أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها ورصدها وإعداد التقارير ذات الصلة. وخلال الفترة التي سبقت اعتماد خطة عام 2030، كان هناك اعتراف واسع النطاق من البلدان الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بالحاجة الماسة إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جميع المستويات في وضع إحصاءات مفصلة وموثوقة وأنية لتقييم تنفيذ الأهداف. ومما لا شك فيه أن التركيز على البيانات المفصلة يزيد من مستوى التعقيد بالنسبة للكثير من البلدان العربية، التي يواجه عدداً كبيراً منها تحديات حتى في إنتاج الإحصاءات الأساسية حسب المعايير الدولية.

في المنطقة العربية، احتوت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التحدي المتمثل في إتاحة إحصاءات حديثة وموثوقة ومفصلة عن طريق إنشاء لجنة إحصائية في وقت مبكر جداً بموجب قرارها رقم 179 (د-16) المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 1992، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1993/2 المؤرخ 2 شباط/فبراير 1993¹. وكان هدف اللجنة الإحصائية يقضي بمتابعة تقدم البلدان الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية، وتقديم المشورة التقنية، واقتراح برامج تدريبية، وتنظيم ورشات عمل وحلقات دراسية، لتعزيز قدراتها الإحصائية. ومنذ ذلك الحين، ساعدت اللجنة الإحصائية البلدان الأعضاء في توحيد مقاييس الإحصاءات الوطنية لزيادة قابليتها للمقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودعمتها في تنسيق البيانات والمعلومات الإحصائية مع نواتج لجنة الأمم المتحدة الإحصائية ومع البلدان الأعضاء الأخرى، ولاسيما في المسوح والتعدادات.

أنشأت الإسكوا أيضاً في مجال الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية فريقاً استشارياً تقنياً معنياً بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية للبلدان العربية، يشمل الأجهزة الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الفريق في تقديم توصيات بشأن الاستراتيجيات ومبادئ توجيهية تقنية ومنهجية لتحقيق الأهداف في مجال الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. ومنذ إنشائه، اجتمع الفريق مرتين، وركز في اجتماعه الأول الذي عُقد في تونس يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2016، على التأكد من أن جميع بلدان المنطقة قادرة على تقديم قائمة أساسية من المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية في إطار أهداف التنمية المستدامة². وفي الاجتماع الثاني الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2018، ناقش الفريق الإضافات المقترحة إلى قائمة المؤشرات الأساسية التي تتوافق مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ووضع استراتيجية لسد الثغرات في سلاسل البيانات ضمن المجموعة الأساسية من المؤشرات التي

1 <https://www.unescwa.org/about-escwa/governing-and-advisory-bodies/ministerial-sessions/resolution/setting-statistics>

2 <https://www.unescwa.org/events/technical-advisory-group-demographic-and-social-statistics>

اتفق عليها في الاجتماع الأول، وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات، أهمها اعتماد مسودة البيانات الوصفية للمؤشرات التي اقترحت في الاجتماع الأول³.

وتنشر شعبة الإحصاء في الإسكوا، عبر قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، تقريراً كل سنتين بعنوان "المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية"، وتشمل المجالات الرئيسية التي يغطيها السكان، وتركيبه الأسرة، وظروف السكن، والصحة، والتعليم، والعمل، والفقر وعدم المساواة، والمشاركة الثقافية والاجتماعية. وتُستمدّ البيانات بشكل أساسي من الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، من خلال الإجابة على استبيانات نشرة السكان والإحصاءات الحيوية ومجموعة الإحصاءات الاجتماعية، وتكفلها بيانات متاحة للعموم صادرة عن هيئات دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال النقص كبيراً في توفير البلدان الأعضاء للبيانات الديمغرافية والاجتماعية استناداً إلى القائمة الأساسية للمؤشرات التي وضعها الفريق الاستشاري التقني. وغالباً ما ترتبط التحديات بالقياس، والرصد، وإعداد التقارير استناداً إلى القائمة الأساسية للمؤشرات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أثر النزاع، وعدم الاستقرار، والتشريد القسري على أنظمة الإحصاءات الوطنية، إضافةً إلى تحديات القياس المرتبطة بالهجرة الكبيرة للبيد العاملة.

لذلك، أجرى قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في الإسكوا تقييماً لثغرات التغطية والافتقار إلى تفصيل البيانات في مسوح الأسر حسب المجموعات السكانية الفرعية (العمر والجنس والإعاقة والوضع من حيث الهجرة) والموقع الجغرافي (المناطق الحضرية والريفية) لتبيان ما يلزم لسدّ هذه الثغرات وتقديم توصيات للحدّ منها. وقدّم لمحةً عن توفر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الإحصائية الديمغرافية والاجتماعية الأساسية للفترة 2000-2018. وتمّ تقييم التقارير الشاملة، والتقارير المقدمة على مرّ الزمن، والتقارير القطرية، والتقارير المستندة إلى المؤشرات، لكلّ مجال مواضيعي، من خلال إحصاءات موجزة وعرض لخرائط الشدة.

ولمعالجة النقص في التغطية، قام قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في الإسكوا بصياغة إطار استراتيجي يمهد الطريق لتصميم استراتيجية إقليمية لتطوير الإحصاءات من أجل دعم تنمية القدرات الوطنية لتوفير إحصاءات ديمغرافية واجتماعية موثوقة وعالية الجودة في المنطقة العربية، وبالتالي الحد من النقص في البيانات. ويركّز هذا الإطار على التحديات التي تواجهها الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة، بما في ذلك نقص الأموال اللازمة لتنفيذ مسوح الأسر، ومحدودية القدرات التقنية، والافتقار إلى التنسيق والتعاون بين مقدمي البيانات داخل البلد نفسه.

ثانياً. المنهجية والنتائج الرئيسية

تُعرض الإحصاءات المتعلقة بتوفر البيانات كنسبة مئوية من نقاط البيانات المتاحة في بلد معين أو لسنة محددة أو لنوع من المؤشرات، وتغطي الفترة بين عامي 2010 و2017، في 18 بلداً عضواً في الإسكوا. وتتوافق المؤشرات الواردة في هذا التقرير مع قائمة المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية التي نشرها قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في الإسكوا في تقريره نصف السنوي "المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية"، وعلى بوابة بيانات الإسكوا. وصُنِّفت المؤشرات سنوية أو دورية، حسب ما إذا كان التقدير متوقعاً على أساس سنوي أو مرة واحدة كل بضع سنوات.

المؤشرات حسب المجال المواضيعي والتواتر (سنوية، دورية)

دورياً	سنوياً	
معدل وفيات الرضع	حجم السكان	السكان
العمر المتوقع عند الولادة	متوسط النمو السكاني السنوي	
معدل الخصوبة الكلي	نسبة الذكور إلى الإناث	
متوسط حجم الأسرة	حالات الزواج المسجلة	تركيبة الأسرة
الأسر التي ترأسها أنثى	حالات الطلاق المسجلة	
الرعاية السابقة للولادة	كثافة أسرة المستشفيات	الصحة
الولادات التي أشرف عليها أخصائيون صحيون	كثافة الصيدالة	
نسبة وفيات الأمهات	كثافة الأطباء	
استخدام وسائل منع الحمل		
انتشار التقرُّم لدى الأطفال		
انتشار حالات نقص الوزن لدى الأطفال		
انتشار الهزال لدى الأطفال		
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	معدل الالتحاق الصافي	التعليم
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب	نسبة التلاميذ إلى المعلمين	
	معدل المشاركة في القوى العاملة	العمل
	معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة	
	معدل البطالة	
	معدل بطالة الشباب	
	العمل حسب النشاط الاقتصادي	

سنوياً	دورياً	
العمل حسب القطاع		
نسبة الفقراء حسب الخط الوطني للفقير		الفقير
حصص الإنفاق		
مؤشر جيني		
فجوة الفقر عند الخط الوطني للفقير		
إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة		ظروف السكن
إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة		
الوصول إلى الكهرباء		
نوع المسكن		
حيازة الوحدات السكنية		

ملاحظة: مؤشر جيني هو مؤشر مركب يحدد مستوى عدم المساواة لمتغير معين ومجموعة معينة من السكان.

تستند المؤشرات السنوية إلى التقديرات السنوية (مثل مجموع السكان)، أو إلى السجلات الإدارية (مثل حالات الزواج المسجلة)، أو إلى المسوح السنوية مثل مسوح القوى العاملة. أما المؤشرات الدورية، فتستند عادةً إلى التعدادات التي تُجرى كل عشر سنوات، ومسوح الإنفاق، والمسوح الديمغرافية والصحية. وبما أن أنشطة جمع البيانات باهظة الكلفة، فنادرًا ما تنظم سنوياً. وبالتالي، يندرج أكثر من نصف المؤشرات السنوية في المجالات المواضيعية للسكان والعمل، فيما تغطي المؤشرات السبعة الأخرى تركيبة الأسرة والصحة والتعليم. ويندرج الجزء الأكبر من المؤشرات الدورية في المجالات المواضيعية للصحة والفقر وظروف السكن. وتقع المؤشرات الدورية الإضافية ضمن فئات السكان وتركيبية الأسرة والتعليم. وعند تقييم توفر البيانات في المنطقة، لا بد من التمييز بين المؤشرات الدورية والسنوية حيث تختلف أنشطة جمع البيانات داخل بلدان المنطقة العربية.

وحسبت إحصاءات توفر البيانات لهذه المجموعة من المؤشرات على النحو التالي: بالنسبة للمؤشرات السنوية، إذا كان المؤشر متوفراً في بلد معين في عام محدد في الفترة 2010-2017، تُنسب قيمة واحد للبلد وللجنة، وصفر في حال لم يكن متوفراً. وتعتبر المؤشرات الدورية متوفرة في بلد معين إذا ما تم جمع الإحصاءات لأي عام خلال الفترة 2013-2017، وبالتالي تُنسب قيمة واحد للبلد. ولحساب توفر البيانات في بلد ما في عام معين أو في مجال مواضيعي معين، يُقسم مجموع نقاط البيانات المتاحة على إجمالي نقاط البيانات المحتملة. وبما أن المؤشرات السنوية متوقعة سنوياً، يمكن اعتبار إحصاءات توفرها بمثابة اتجاهات، أما المؤشرات الدورية، فهي تنتج تقديراً واحداً ثابتاً للتوفر لكل بلد، يمكن تصنيفه حسب المجال المواضيعي أو تجميعه للمنطقة ككل.

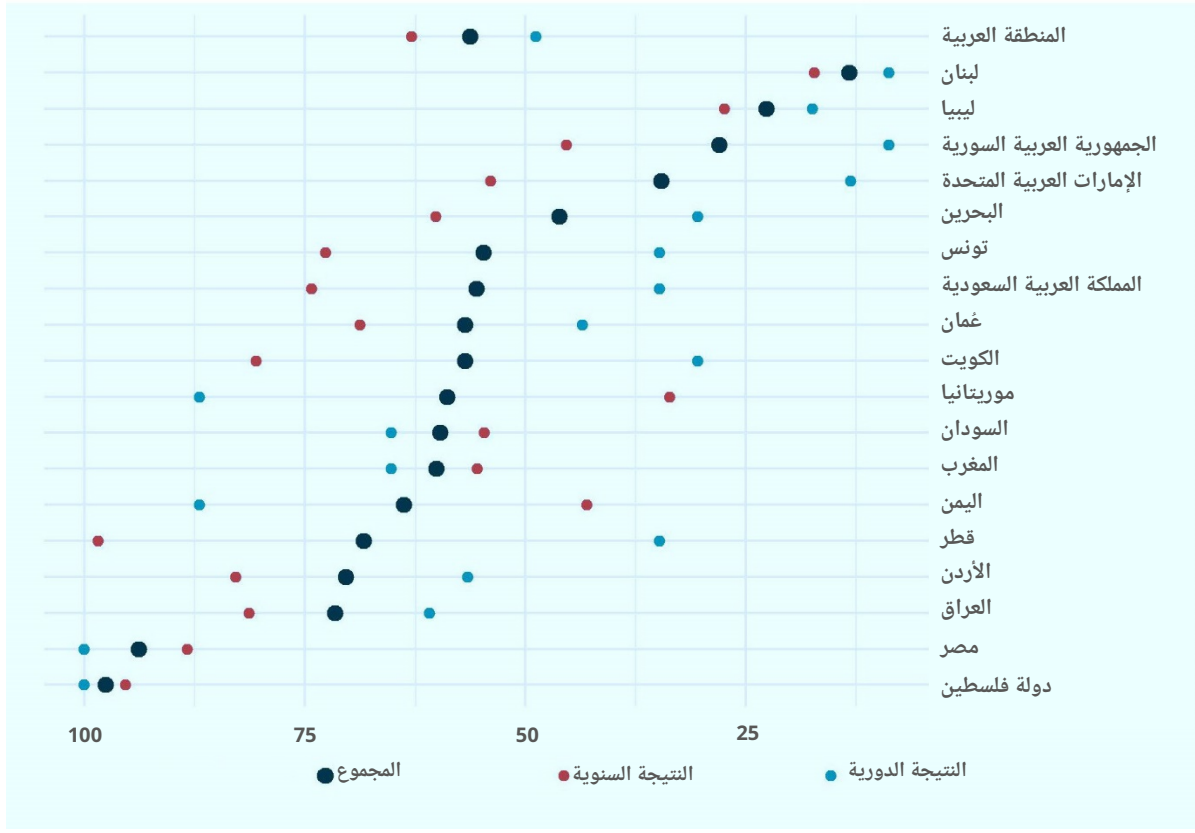
وتم تناول 16 مؤشراً سنوياً و23 مؤشراً دورياً؛ ولحساب الدرجات الإجمالية لتوفر البيانات لكل بلد وللمنطقة بأسرها، حُسب متوسط درجات المؤشرات السنوية للفترة الزمنية من 2010 إلى 2017، وأخذ المتوسط المرجح بالاعتبار مع الدرجات الإجمالية للمؤشرات الدورية، مع العلم بأنه تم رصد عدد أكبر من نقاط البيانات للمؤشرات السنوية.

تعتبر النتائج الواردة في هذا التقرير بمثابة تقدير تقريبي للنسبة المئوية للبيانات التي أُتيحت للإسكوا لأغراض النشر، حيث لم يتم النظر إلا في مجموعة مختارة من المؤشرات والسنوات.

ألف. افتقاراً إلى البيانات في الجمهورية العربية السورية ولبنان وليبيا

يبين الشكل 1 مدى توفر المؤشرات لكل بلد حسب نوع المؤشر. وفي المتوسط، فإن حوالي 56 في المائة من المؤشرات التي طلبتها الإسكوا متاحة للنشر في المنطقة العربية، وتتراوح بين 13 في المائة في لبنان و97 في المائة في دولة فلسطين؛ ويتراوح المدى الربعي للدرجات بين 49 و67 في المائة. ولم يتوفر أكثر من 30 في المائة من المؤشرات التي تناولها هذا التقرير في الجمهورية العربية السورية ولبنان وليبيا. وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتوفر المؤشرات السنوية أكثر من المؤشرات الدورية، ما يشير إلى أن مسح القوى العاملة منتظمة في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراءً، فإن البيانات الدورية متاحة أكثر في أقل البلدان نمواً مثل السودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

الشكل 1. توفر البيانات حسب البلد ونوع المؤشر



يتضح ضعف توفر البيانات في الجمهورية العربية السورية وليبيا. فكلتا البلدين لا يزالان في خضم صراع طويل وعنيف يعوق أنشطة جمع البيانات. وبما أن في الجمهورية العربية السورية وليبيا انقسام جراء سيطرة سلطات مختلفة على مساحات كبيرة من الأراضي، تبقى الأجهزة الإحصائية فيها غير ممركرة ومن المرجح أنها غير قادرة على التعاون وتقديم تقديرات وطنية للمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية، أو غير راغبة بذلك. وقد ينطبق ذلك أيضاً على اليمن، حيث لا يتوفر سوى 43 في المائة من المؤشرات السنوية.

وفي لبنان، يرتبط النقص في البيانات المتاحة بغياب تعداد سكاني حديث، ويعود آخر تعداد مسجل إلى عام 1932. وفي ظل غياب تقديرات سكانية مبنية على التعدادات، تستند الإحصاءات في لبنان إلى مسح عينات من الأسر، تستخدم إطاراً معيّن من تعدادات المباني والمسكن والمنشآت؛ وتجرى مسح العينات على أساس غير منتظم وغير سنوي. وبقدر ما يؤثر عدم وجود مسح منتظم سلبياً على توفر البيانات الديمغرافية والاجتماعية في لبنان، فإن عدم وجود تعداد سكاني حديث يثير الشكوك حول دقة التقديرات السكانية الحالية. وتختلف آخر التقديرات السكانية التي نشرتها إدارة الإحصاء المركزي في لبنان كثيراً عن التقديرات السكانية التي نشرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة⁴.

وحلّ أيضاً كلّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين ضمن الشريحة الربعية الأدنى، على الرغم من أن أكثر من 50 في المائة من المؤشرات السنوية في البلدين متاحة. واعتُبرت نسبة 13 في المائة فقط من المؤشرات الدورية متاحة في الإمارات العربية المتحدة، وهي ثالث أدنى نتيجة دورية في المنطقة. وقلمًا تُنشر في بلدان مجلس التعاون الخليجي إحصاءات عن الفقر (مثل خط الفقر) من مسح الإنفاق والاستهلاك، كما أن المسوح الديمغرافية تُجرى بشكل أقل تواتراً مما هي عليه في مجموعات البلدان العربية الأخرى. وتعتمد الأنظمة الإحصائية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على السجلات الإدارية، ما قد يفسر جزئياً التفاوتات الملحوظة في توفر المؤشرات. ففي قطر مثلاً أكبر تفاوت في المنطقة بين توفر المؤشرات السنوية والمؤشرات الدورية، 98 في المائة من المؤشرات السنوية مقابل 35 في المائة من المؤشرات الدورية.

وتتوفر في موريتانيا واليمن معظم المؤشرات الدورية، بنسبة 87 في المائة، وهي أعلى مستويات لتوفر البيانات الدورية في المنطقة بعد مصر ودولة فلسطين، حيث تتوفر 100 في المائة من المؤشرات. وتسجل هذه النسبة رغم أن موريتانيا واليمن يسجلان أقل من الربع الأدنى من الدرجات السنوية (48 في المائة)، والسبب أن المسوح الديمغرافية والصحية أكثر تواتراً من مسح القوى العاملة في البلدين.

باء. انخفاض مطرد في توفر البيانات في معظم البلدان في الفترة 2010-2017

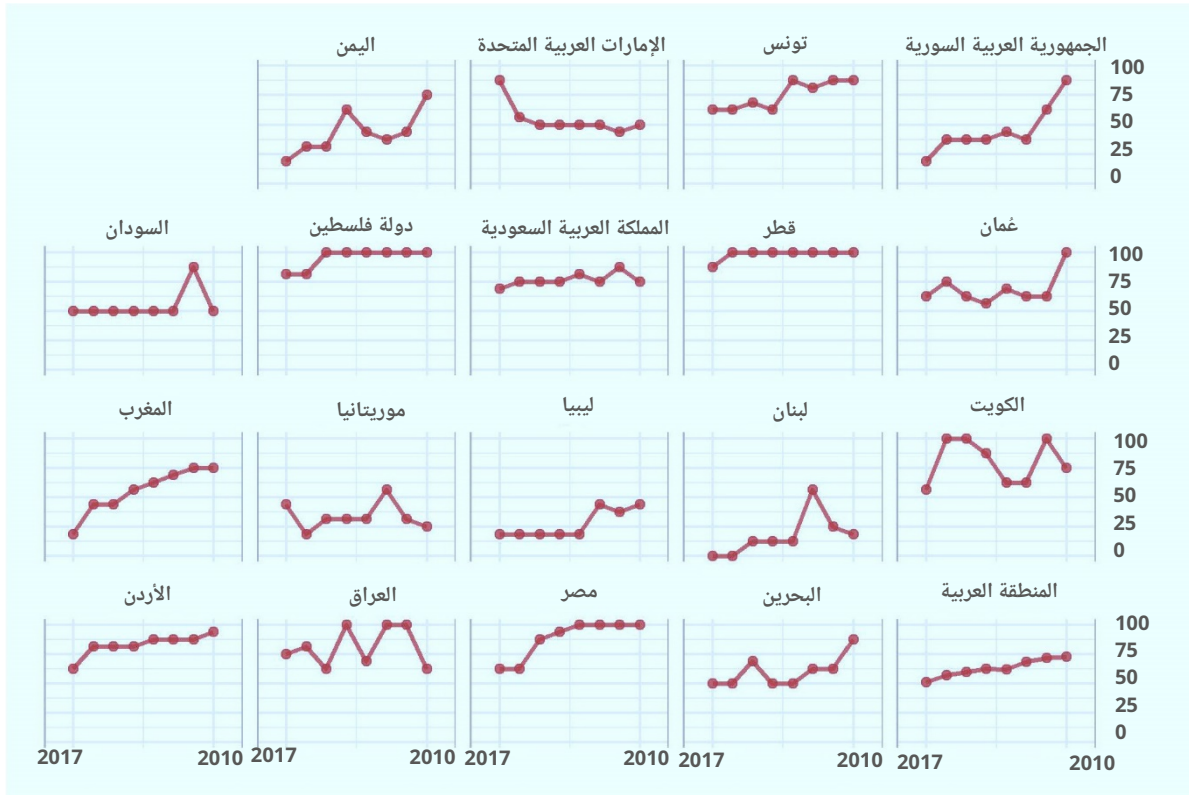
تراجع توفر البيانات في المنطقة العربية في الفترة من 2010 إلى 2017، بمتوسط 3 في المائة تقريباً كل عام، وهو اتجاه لوحظ في أنحاء مختلفة من المنطقة بدرجات متفاوتة (الشكل 2). ومن أسباب هذا التراجع التأخير في النشر، إذ غالباً ما يستغرق الحصول على البيانات المطلوبة أكثر من سنة كاملة بعد إجراء مسح أو تعداد

للإسكوا. ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للأردن، ودولة فلسطين، وقطر، ومصر مثلاً، حيث يظهر في السنوات الأخيرة انخفاض كبير مقارنة بالسنوات السابقة.

وتفاوتت مستويات توفر البيانات للمؤشرات السنوية مع الوقت في العراق والكويت وعمان. وتتوفر 50 في المائة من المؤشرات السنوية في السودان لكل عام في الفترة 2012-2017. وفي لبنان وموريتانيا مؤشرات قليلة متاحة خلال هذه الفترة، لا تتجاوز ثلث مجموع المؤشرات في معظم الأعوام. وبالنسبة لعام 2011، فإن 88 في المائة من المؤشرات متاحة للمملكة العربية السعودية، مقارنة بنسبة 69 في المائة لعام 2017. وينخفض عدد المؤشرات المتاحة في البحرين وتونس باطراد من عام 2010 إلى عام 2017 بمتوسط مماثل للمنطقة ككل، يصل إلى 5 في المائة للبحرين و4 في المائة لتونس.

ويلاحظ انخفاض حاد مع الوقت في البيانات المتاحة للجمهورية العربية السورية واليمن، بالتزامن مع الصراعات المستمرة في البلدين، وكذلك في المغرب. وبالنسبة لعام 2010، تتوفر نسبة 75 في المائة من المؤشرات للمغرب واليمن، و88 في المائة للجمهورية العربية السورية. واعتباراً من عام 2017، لا تتجاوز نسبة المؤشرات المتاحة في البلدان الثلاثة 19 في المائة.

الشكل 2. مستويات توفر المؤشرات السنوية، 2010-2017

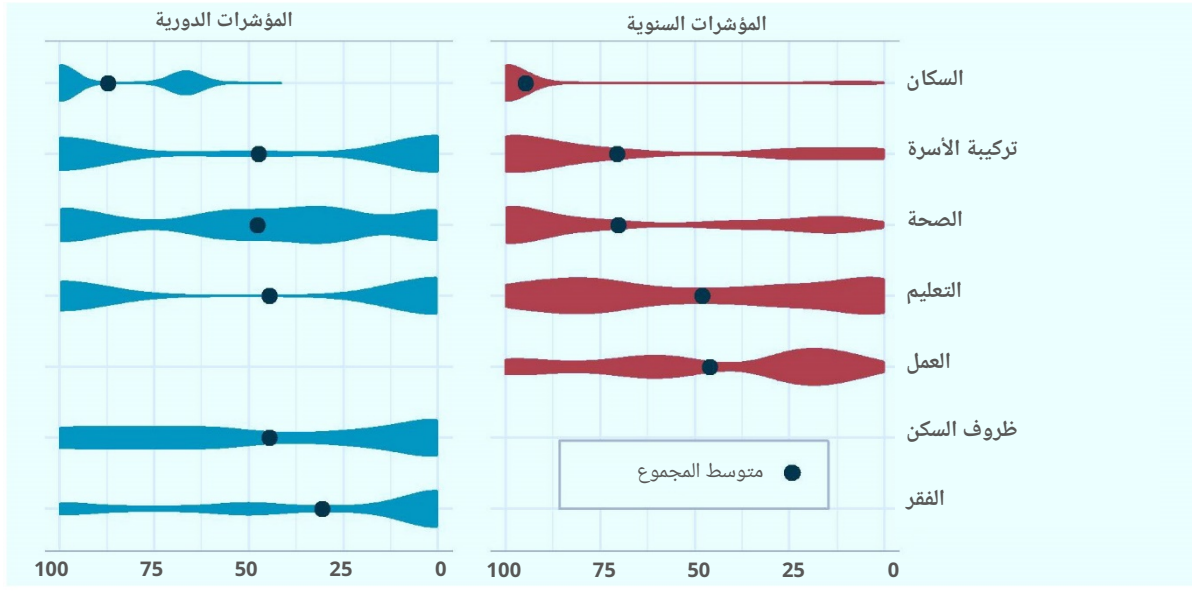


جيم. إحصاءات السكان متاحة على نطاق واسع خلافاً لإحصاءات الفقر

تغطي المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية التي يتناولها هذا التقرير سبعة مجالات هي: السكان وتركيبية الأسرة والصحة والتعليم والعمل والفقر وظروف السكن. وتغطي المؤشرات السنوية السكان وتركيبية الأسرة والصحة والتعليم والعمل في حين تغطي المؤشرات الدورية السكان وتركيبية الأسرة والصحة والتعليم والفقر وظروف السكن. وفي المجالات المشتركة بين تصنيفي المؤشرات، يتجاوز عدد المؤشرات السنوية عدد المؤشرات الدورية المتاحة. ويختلف مدى التوفر باختلاف المجال المواضيعي في المنطقة العربية.

يبين الشكل 3 ما سجلته البلدان من توفر مؤشرات سنوية ودورية حسب المجال. وتكاد مؤشرات السكان تكون متاحة بالكامل، تليها مؤشرات تركيبية الأسرة والصحة؛ ويتوفر نحو 70 في المائة من المؤشرات السنوية و50 في المائة من المؤشرات الدورية لتركيبية الأسرة والصحة. ويتوفر نحو 50 في المائة من مؤشرات التعليم والعمل وظروف السكن ويختلف التوزيع بين البلدان. ويبرز الفقر بوصفه المجال الذي يتوفر عنه أقل قدر من البيانات. فللمنطقة العربية ككل، لا تتوفر سوى نسبة 31 في المائة من مؤشرات الفقر التي يتناولها هذا التقرير.

الشكل 3. توزيع مستويات توفر المؤشرات حسب تصنيفها والمجال

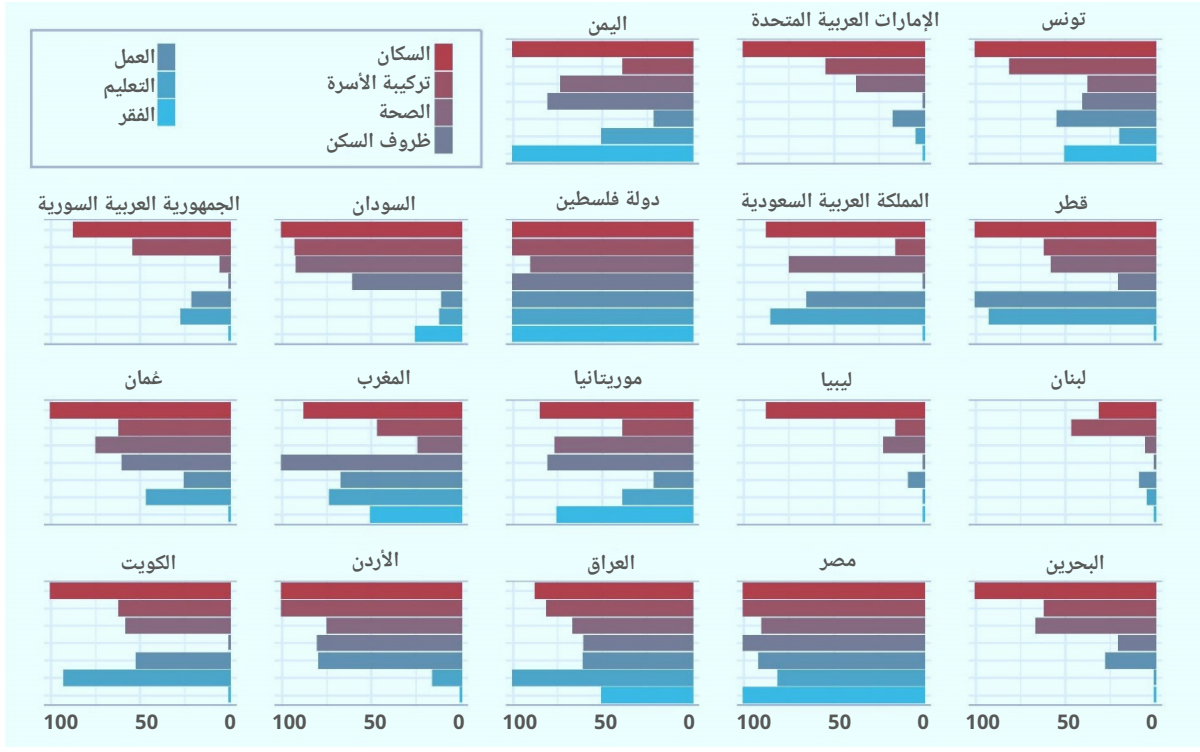


تأتي المؤشرات المصنفة سنوية من تقديرات السكان (السكان)، والتسجيلات المدنية (السكان، وتركيبية الأسرة، والصحة، والتعليم)، ومسوح القوى العاملة (العمل)، في حين تأتي المؤشرات الدورية من أنشطة جمع البيانات الأقل تواتراً مثل التعدادات السكانية التي تُجرى كل عشر سنوات أو المسوح الديمغرافية والصحية (السكان، وتركيبية الأسرة، وظروف السكن، والصحة)، أو مسوح الإنفاق (الفقر)، أو المسوح الدورية المرتبطة بموضوع معين (التعليم والصحة).

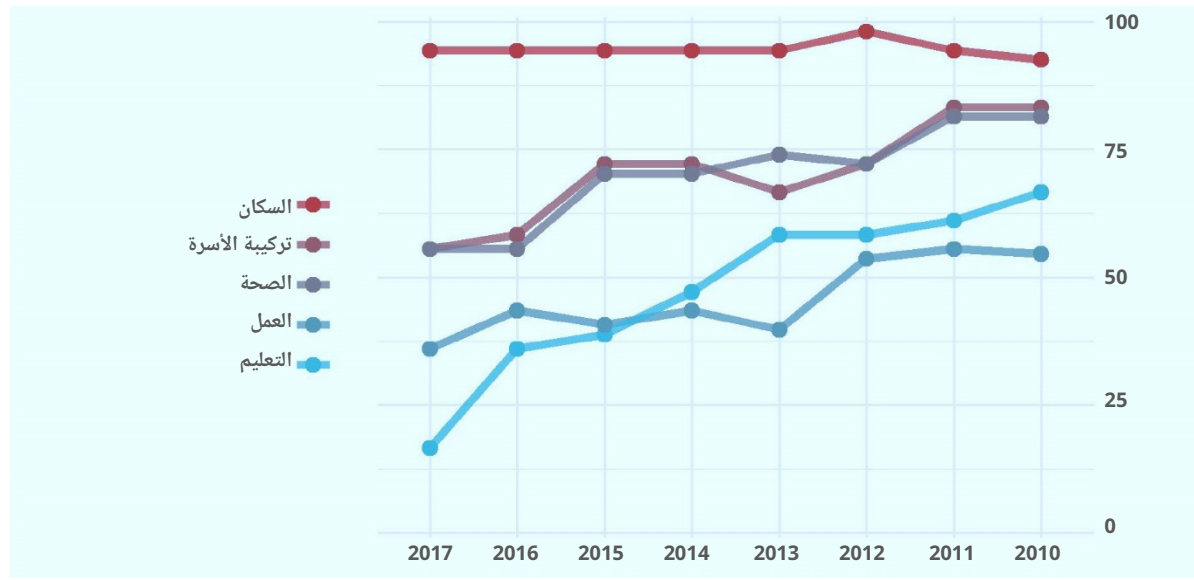
ترد في الشكل 4 المستويات التي حققتها البلدان في كل مجال مواضيعي. ولبنان هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يقدّم تقديرات سكانية موثوقة، علماً أنها ضرورية لحساب مؤشرات إضافية في مجال السكان، ومؤشرات عن الأفراد في مجالات أخرى. ولا يتوفر في المنطقة العربية سوى عدد قليل من مؤشرات الفقر؛ وقد صُنفت مؤشرات الفقر الأربعة التي يتناولها هذا التقرير على أنها دورية، ولم يتوفر أكثر من مؤشرين سوى في دولة فلسطين ومصر وموريتانيا واليمن. وحصلت الإسكوا على أكثر من ثلثي بيانات العمل المطلوبة من عام 2010 إلى عام 2017 من 6 بلدان هي الأردن، ودولة فلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، في حين لم تتجاوز نسبة البيانات المتاحة 30 في المائة في البلدان التسعة التي قدّمت أقلّ قدر من البيانات.

وانخفض توفر المؤشرات السنوية عن تركيبة الأسرة والصحة والعمل والتعليم من عام 2010 إلى عام 2017 بمعدلات مماثلة (الشكل 5)، في حين أن المؤشرات السكانية السنوية متاحة باطراد من عام 2010 إلى عام 2017 في جميع بلدان المنطقة، باستثناء لبنان. ويتوفر أقل من 50 في المائة من مؤشرات العمل لكل عام من 2013 إلى 2017. ويتوفر حوالي 60 في المائة من مؤشرات التعليم السنوية (صافي معدلات الالتحاق ونسب التلاميذ إلى المعلمين) في الفترة من عام 2010 إلى عام 2013. غير أنّ توفر هذه المؤشرات انخفض بشكل حاد خلال السنوات التالية إلى 17 في المائة فقط في عام 2017.

الشكل 4. مستويات توفر المؤشرات حسب البلد والمجال



الشكل 5. توفر المؤشرات السنوية حسب المجال، 2017-2000



ثالثاً. ملاحظات واقتراحات

عمدت الإسكوا، إضافة إلى حساب مستويات توفر البيانات استناداً إلى البيانات التي وردت من البلدان الأعضاء، إلى إرسال استبيان إلى الدول الأعضاء تطلب فيه معلومات عن التحديات والصعوبات التي تواجهها الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة في جمع البيانات الديمغرافية والاجتماعية ونشرها. وتلقت اللجنة ردوداً من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. وتضمن الاستبيان أربع وحدات، هي تقليص الثغرات في البيانات، والحد من القيود على القدرات، ومواجهة تحديات التمويل، والجهود المبذولة لتقليص الثغرات في البيانات. وتوقفت معظم الإجابات المتعلقة بتقليص الثغرات في البيانات على تفصيل البيانات، ولا سيما حسب حالة الهجرة والإعاقة والمنطقة الجغرافية. فعلى سبيل المثال، لاحظت دولة فلسطين أن التفصيل حسب المناطق الحضرية أو الريفية غير متاح لقطاع غزة، في حين أشار المغرب إلى عدم القدرة على التفصيل حسب المناطق إلا عند إجراء التعداد. وتوقفت الدول في ردودها على غياب تصنيف لهذه التفصيلات. وكذلك، اشتكى كل من السودان، ودولة فلسطين، والكويت، ومصر، من غياب تعاريف واضحة لمؤشرات ظروف السكن.

وفي الوحدة الثانية المتعلقة بالقيود على القدرات، أبلغت البلدان كافة، باستثناء دولة فلسطين، عن نقص في القدرات البشرية لأنواع معينة من المؤشرات، ولاسيما الإحصاءات الصحية. وتشمل الأسباب المبلغ عنها تبديل الموظفين، والتقاعد، والافتقار إلى التدريب المتخصص في مجالات معينة. وأبلغ السودان عن نقص في وسائل إنتاج البيانات المتعلقة بجميع أنواع المؤشرات؛ وأفادت الإمارات العربية المتحدة عن نقص في القدرات البشرية وتدريب الموظفين في إنتاج البيانات لجميع أنواع المؤشرات، باستثناء العمل. وأفادت مصر عن ضرورة تحسين التعاون والتنسيق مع مصادر البيانات من أجل مواءمة الأساليب والتعاريف في المجالات المختلفة، وأشار الكويت إلى أن التعاون بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات المقدمة للبيانات يتم بشكل يدوي في الوقت الراهن، ومن شأن إنشاء وسيلة اتصال إلكترونية لتبادل السجلات والملفات أن يبشر بتبادل المعلومات بسرعة أكبر ويحد من الأخطاء في التواصل بين مقدمي البيانات.

ولا يزال التمويل يطرح مشكلة كبيرة لإنتاج البيانات في العراق والسودان. وأعرب كل من تونس ومصر عن الحاجة إلى استكشاف مصادر جديدة للتمويل التكميلي، مثل مصادر التمويل من القطاع الخاص أو وكالات الأمم المتحدة، وأعربت دولة فلسطين عن الحاجة إلى تمويل إضافي لجمع البيانات عن وفيات الأمهات.

وشملت الوحدة الأخيرة ردوداً بشأن الجهود المبذولة حالياً والاقتراحات للحد من الثغرات في البيانات. وتتخذ بلدان المنطقة بشكل عام الخطوات التالية:

- تحسين أساليب جمع البيانات الحالية باستخدام تقنيات جديدة، مثل الأجهزة اللوحية.

- إدخال الإصلاحات القانونية لتحسين البيئة المؤسسية الوطنية.
- تحسين الإلمام بمبادئ الإحصاء لاستخدام البيانات.
- تعزيز القدرات لتجهيز البيانات.
- استكشاف مصادر بيانات جديدة للحدّ من الثغرات في البيانات، مثل البيانات الضخمة.
- تحسين المنهجيات والمعايير لإنتاج البيانات والمؤشرات ونشرها.
- دعم وضع السياسات العامة القائمة على الأدلة.
- وضع اتفاقات شراكة قابلة للمساءلة المتبادلة بين منتجي البيانات ومستخدميها داخل البلدان.
- جمع بيانات إضافية.

رابعاً. الإطار الاستراتيجي المقترح

الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات هي خطة رئيسية لتطوير القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في المنطقة العربية. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية إطاراً للمؤسسة الإقليمية، في هذه الحالة الإسكوا، لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات الإحصائية لإنتاج ونشر المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية الإقليمية والمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي ربط الاستراتيجية بالأولويات الوطنية التي تحددها الدول والأولويات الإقليمية التي يحددها شركاء ومؤسسات التنمية الإقليمية. ولا بد أن تكون الاستراتيجية متسقة مع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في الدول الأعضاء حيثما صيغت ونفذت، ومع الأولويات الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء التي لم تصاغ فيها بعد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات⁵.

ولكي تنجح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، يجب أن تستند إلى شروط أساسية ثلاثة من شأنها تيسير الحوار البناء بين منتجي البيانات ومستخدميها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعبئة الموارد اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومواصلة التنسيق والتعاون باستمرار مع الشركاء التقنيين والماليين، وهي:

1. **بناء الالتزام، وتأييد وكالات الأمم المتحدة الإقليمية، ولا سيما الإسكوا، والسلطات الوطنية في كافة مراحل الإجراءات.**
2. **وضع عملية شاملة تشمل النظام الإحصائي الإقليمي برمته الذي تشارك فيه الإسكوا والأجهزة الإحصائية الوطنية والسلطات ذات الصلة في البلدان الأعضاء.**
3. **إنشاء لجنة توجيهية إحصائية إقليمية من شأنها أن تنطلق بعملية تصميم ورصد الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات. ويمكن أن تقدم مجموعة الإحصاءات في الإسكوا الدعم التقني والتنظيمي.**

وينبغي أن تكون الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات أداة تسهم في امتداد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي بعدم استثناء أحدٍ في أهداف التنمية المستدامة إلى المجال الإحصائي. وللارتقاء إلى مستوى الوعود

5 يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات التي وضعتها شراكة الإحصاء 21، على

<https://nsdguidelines.paris21.org>

التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة، لا بد من بيانات شاملة ومفصلة وآنية تتيح فهماً أفضل لحالة أشد الناس فقراً وتهميشاً⁶.

ويمكن أن تستند الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات إلى المبادئ الخمسة التالية التي يتضمنها ميثاق البيانات الشاملة للجميع:

- تقديم بيانات تشمل جميع السكان: عدم استثناء أي فرد أو مجموعة من السكان من الإحصاء.
- تفصيل البيانات، كلما أمكن، لوصف جميع السكان بدقة: ينبغي أن تكون البيانات مفصلة حسب الجنس، والعمر، والموقع الجغرافي، وحالة الإعاقة، وحيثما أمكن، حسب الدخل والأصل الإثني، وحالة الهجرة، وغيرها.
- اعتماد البيانات من جميع المصادر المتاحة: ينبغي إتاحة بيانات عالية الجودة وآنية مستمدة من المصادر الرسمية (السجلات الإدارية ومسوح الأسر) والمصادر غير الرسمية، بما في ذلك مصادر البيانات الجديدة، مع الالتزام بالمعايير الإحصائية الدولية.
- إخضاع المسؤولين عن جمع البيانات وإنتاج الإحصاءات للمساءلة: ينبغي الالتزام بالشفافية والسرية والخصوصية لضمان عدم استغلال البيانات الفردية، أو إساءة استخدامها، أو الكشف عن هوية أي فرد، وفقاً للقوانين الوطنية والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.
- تحسين القدرات البشرية والتقنية على جمع البيانات المفصلة وتحليلها واستخدامها، بما في ذلك من خلال التمويل الكافي والمستدام: بناء القدرات الوطنية مهمة متواصلة تحتاج إلى تمويل متجدد من الحكومات، وكذلك من المؤسسات التجارية، والمجتمع المدني، والمواطنين.

لا بد أن تسهم الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات في تعزيز العملية الإحصائية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتتضمن المسائل التي ينبغي معالجتها ما يلي:

- تقديم الدعم المؤسسي للدول الأعضاء لإجراء إصلاحات قانونية وتحديث القوانين الإحصائية التي تعزز الأنظمة الإحصائية الوطنية وتدمج التكنولوجيات الجديدة.
- زيادة وعي واضعي السياسات في الدول الأعضاء بالحاجة إلى بيانات عالية الجودة يمكن على أساسها وضع سياسات وطنية قائمة على الأدلة.
- تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الوطنيين (في ما بين المنتجين، وبين المنتجين والمستخدمين)، وتعزيز الحوار بين المنتجين الوطنيين لضمان زيادة تبادل المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية التي يجمعها المنتجون على الصعيد الوطني بما في ذلك الأجهزة الإحصائية الوطنية، والوزارات التنفيذية، والجهات الرسمية الأخرى المنتجة للبيانات.
- زيادة المعرفة الإحصائية لواضعي السياسات، والباحثين، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، وعمامة الشعب.

6 كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 261/68، ويمكن الاطلاع عليه على

<https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fp-new-e.pdf>

- تحديد المجالات ذات الأولوية للأنشطة الإحصائية في المنطقة تماشياً مع توصيات اللجنة الإحصائية للمنطقة العربية بشأن توحيد المفاهيم والتعاريف والمنهجيات لجمع إحصاءات آنية، وقابلة للمقارنة إقليمياً، ونوعية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- مساعدة السلطات الإحصائية الوطنية على توسيع برامج جمع البيانات من أجل تحسين تغطية المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وكذلك مع جدول الأعمال الإقليمي (قائمة المؤشرات الأساسية التي وضعتها الإسكوا) و جدول الأعمال العالمي (مؤشرات أهداف التنمية المستدامة)؛ إما عن طريق توسيع نطاق مسح الأسر الحالية من خلال دمج أبعاد جديدة، أو عن طريق القيام بعمليات جديدة لجمع البيانات على شكل مسح للأسر.
- مساعدة السلطات الإحصائية الوطنية على تحسين منهجيات التعدادات والمسوح الحالية من خلال دمج إجراءات وقواعد جديدة وضعتها المنظمات الدولية فضلاً عن دروس جديدة مستفادة من قطاعات وبلدان أخرى.

ترتبط التحديات والقيود التي يمكن أن تصعب عمل المصادر الرسمية على إنتاج ونشر البيانات الديمغرافية والاجتماعية على الصعيد الوطني بسبعة عوامل رئيسية محتملة، تترابط وتتفاعل هي:

- عدم تنفيذ عمليات جمع البيانات الإلزامية في الدول الأعضاء، أو إجرائها ببطء، أو بصورة غير دقيقة.
- الافتقار إلى الأطر القانونية اللازمة لإنتاج ونشر الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية.
- غياب المنهجيات والمعايير الواضحة لمؤشرات محددة أو متعددة.
- عدم كفاية القدرة التقنية، ولاسيما لإضافة قيمة إلى البيانات وتفسيرها.
- محدودية استخدام البيانات والافتقار إلى المعرفة الإحصائية.
- نقص الموارد المالية الوطنية نتيجة للقيود على الميزانية.
- الافتقار إلى التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية ومصادر البيانات، مثل الوزارات.

الإجراءات المقترحة اتخاذها

لضمان الاتساق بين الاستراتيجية الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية أنشطة تهدف إلى إنتاج البيانات اللازمة على الصعيد الإقليمي، وأن تراعي الاستراتيجية الإقليمية القيود والعقبات والحاجة لبناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني. ومن الضروري إدراج قائمة الإسكوا الأساسية للمؤشرات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عملية إعداد الميزانية الوطنية ودعم الجهود المبذولة لرسم خريطة الإجراءات الوطنية بهدف ربط أهداف التنمية المستدامة باستثمارات الميزانية والإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وينبغي جمع البيانات حسب قائمة الإسكوا الأساسية للمؤشرات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة بطرق تتيح التفصيل. وقد يستلزم ذلك، بالنسبة لبعض المؤشرات، نهجاً مبتكراً يقوم على توأمة المقاييس الرسمية مع البيانات الجغرافية المكانية أو استخدام أحجام عينات أكبر. وينبغي أن يكون كل مؤشر مصحوباً ببيانات

وصفية تتضمن نموذجاً شاملاً يشرح كيفية إنتاج البيانات الدقيقة والمفصلة وجمعها ونشرها واستخدامها. وبذلك، قد لا تحتاج البلدان إلى استخدام الأدوات الإحصائية الكثيفة العمالة، لصالح تحليل البيانات الوصفية بكلفة أقل.

ولا بد من تنفيذ برامج للمساعدة التقنية لدعم الدول الأعضاء في الإسكوا على تحسين عملية جمع البيانات ونشرها، من أجل تزويد الإسكوا بالمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية المطلوبة.

وتشكل المعايير العالمية لتنسيق البيانات أساساً يمكن للحكومات الوطنية والأجهزة الإحصائية الوطنية أن تعتمد عليه لتضطلع على نحو فعال بجمع مجموعة واسعة من البيانات الإنمائية وتفسيرها واستخدامها. وتزداد أهمية التوحيد بالنسبة لمصادر البيانات غير الرسمية، مثل رصد المؤسسات التجارية، وهي بيانات يمكن استخدامها مع مرور الوقت لاستكمال المقاييس الرسمية.

وينبغي أن تعمل الإسكوا على تنفيذ بروتوكول أسرع وأكثر فعالية لتبادل البيانات، عبر منصة إلكترونية رقمية مثلاً، تمكن البلدان الأعضاء من تحميل بياناتها على نحو منتظم، والإسكوا من تحديث بوابة البيانات المتاحة للجمهور.



